اختلاف نسخ الكافي

Differences in Versions of Al-Kafi

م.م هدى هيثم شاكر

وزارة التربية /المديرية العامة للتربية في محافظة النجف

م.م زهراء صاحب حسين

وزارة التربية /المديرية العامة للتربية في محافظة النجف

M.M. Huda Haytham Shaker
Ministry of Education / General Directorate of Education in Najaf Governorate
hudahusaam1994@gmail.com
M.M. Zahraa Sahib Hussein
Ministry of Education / General Directorate of Education in Najaf Governorate
zahraasahibhussein111@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأهمية البالغة لاختلاف النسخ، لما لـه من دور محوري في التثبت من صحة الأحاديث وصدق الروايات، وذلك من خلال تتبع النسخ المختلفة، وتمييز الروايات الصحيحة منها عن غيرها. ويُعد هذا الجانب من الجوانب المهمة في علم الحديث، حيث إن الوقوف على الفروق بين النسخ يساهم بشكل مباشر في تحقيق النصوص وضبط مضامينها على نحو دقيق. وانطلاقًا من هذه الرؤية، قمتُ بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسة:

في المبحث الأول، تناولتُ مفهوم "النسخة" من حيث المعنى اللغوي والدلالة الاصطلاحية، مع توضيح الخلفية العلمية التي يقوم عليها هذا المصطلح في مجال التحقيق الحديثي.

أما المبحث الثاني، فقد خصصته لتقديم نبذة مختصرة وتحليلية عن كتاب الكافي، متناولًا مكانته في التراث الحديثي، وأثره في حفظ الروايات الشيعية.

وفي المبحث الثالث، ركزتُ على مسألة اختلاف النسخ، فقسمته إلى مطلبين أساسيين:

المطلب الأول: تناولت فيه أوجه الاختلاف بين النسخ من حيث الزيادة والنقصان، والتحريفات التي قد تطرأ على بعض العبارات، وكذلك الإضافات أو الحذف الذي يحدث أثناء النسخ اليدوي.

المطلب الثاني: ناقشت فيه الاختلاف في ترتيب الكتب أو الأبواب داخل النسخ المختلفة، وما يترتب على ذلك من أثر في الفهم والتفسير.

واختتمتُ البحث بخاتمة موجزة لخّصت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، تلتها قائمة شاملة بالمصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها.ومن أهم الكتب التي كانت مرجعًا رئيسًا لمادّة هذا البحث: كتاب الكافي للإمام الكليني، والفهرست لابن النديم، وبحار الأنوار للعلامة المجلسي،وتهذيب الأحكام للشيخ الطوسي، ورجال النجاشي، إلى جانب عدد من المصادر الأخرى التي أثرت مضمون البحث وأضفت عليه مزيدًا من العمق العلمي والتوثيقي.

كلمات مفتاحية : النسخ ، الكوفي

Abstract

This research aims to highlight the critical importance of manuscript variation, given its pivotal role in verifying the authenticity of hadiths and the reliability of transmitted reports. By tracing different manuscript versions and distinguishing authentic narrations from others, this study underscores a significant aspect of hadith scholarship. Identifying differences among manuscripts directly contributes to the accurate editing and content validation of texts.From this perspective, the research is divided into three main sections:

In the first section, I address the concept of the "manuscript" from both its linguistic meaning and technical usage, clarifying the scholarly background upon which this term is based within the field of hadith textual verification.

The second section is devoted to a concise analytical overview of the book Al-Kāfī, discussing its status within the hadith tradition and its impact on the preservation of Shiite narrations.

In the third section, I focus on the issue of manuscript variation, dividing it into two main topics:

The first topic explores the various types of differences among manuscripts in terms of additions, omissions, textual distortions, and the insertions or deletions that may occur during manual copying.

The second topic discusses variations in the arrangement of books or chapters across different manuscripts, and the implications these have for understanding and interpretation.

The research concludes with a brief summary highlighting the key findings, followed by a comprehensive list of the sources and references consulted. Among the most important works that served as primary references for this study are: Al-Kafi, Al-Fihrist by Ibn al-Nadim, Bihar al-Anwar by al-Majlisi, Tahdhib al-Ahkam by al-Tusi, and Rijal al-Najashi, in addition to several other sources that enriched the content and added further scholarly and documentary depth.

Keywords: copy, Kufic

المقدمة:

أما بعد،

فإن كتاب الكافي يُعد من أبرز المصنفات الحديثية التي حظيت بمكانة رفيعة في التراث الإمامي، وهو أحد الكتب الأربعة المعتمدة التي تدور حولها عملية استنباط الأحكام الشرعية لدى فقهاء الإمامية. فمع أن مصادر التشريع المتفق عليها عند علماء المذهب – والتي هي: القرآن الكريم، والسنة النبوية، والعقل، والإجماع – تُعد الأصول الرئيسة للاجتهاد الفقهي، إلا أن المتأمل في أبواب الفقه وتفصيلاته، لا سيما في الفروع العملية، يدرك بجلاء أن الحديث الشريف هو المصدر الأكثر حضورًا وتأثيرًا في معرفة الفرائض والسنن، والتمييز بين الحلال والحرام، وتحديد حدود الواجبات والمستحبات.وفي هذا السياق، فإن الكتب الأربعة – وهي الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه – تمثل الوعاء الأوسع لحفظ هذه الأحاديث ونقلها، وتشكل في مجموعها القاعدة الأساسية التي يعتمد عليها الفقهاء والمجتهدون في بناء الفتاوى واستنباط الأحكام.ويأتي كتاب الكافي للشيخ الكليني في طليعة هذه الكتب، محتلاً موقعًا فريدًا أشبه بموقع الشمس بين النجوم؛ إذ امتاز بجمعه الشامل، وتنظيمه المتقن، واعتماد العلماء عليه عبر القرون. ومكانته الرفيعة بين كتب الحديث لا تحتاج إلى تعريف أو بيان، فمؤلفه، الشيخ الكليني، شخصية علمية مرموقة، يغني ذكر اسمه عن أي توصيف، ويكفيه فخرًا أن اسمه صار مقرونًا بأعظم الكتب في التراث الإمامي، فهو أشهر من أن يُعرّف، وأجل من أن يُمجّد.

المبحث الأول /تعريف النسخه لغةً واصطلاحاً:

النسخة : الكتاب المنقول والجمع نسخ [1]

الصحيفة قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه ، والجمع صحف وصحائف، الصحفة تطلق أيضا على الكتاب[2]

فالصحيفة في الأصل هي الورقة الواحدة ، ثم أطلقت على مجموعة الصحف من باب إطلاق الجزء على الكل ، ولهذا قيل لها نسخة

وأما اصطلاحا: فالصحيفة ما اشتمل على حديث فأكثر ينتظمها إسناد واحد فهي لا تختص بموضوع أو باب من أبواب العلم ، بل قد تشتمل على أبواب معان كثيرة من العلم كما في "صحيفة همام" وهي متوحدة الإسناد ، فتساق بسند واحد ، وأما إن كانت متعددة الإسناد فهي جزء [3]و مصطلح النسخة مرادف لمصطلح الصحيفة، بدلالة إطلاق أحدهما على الآخر في المكتوب الواحد ، فهذه صحيفة همام بن منبه قد اشتهرت بذلك ، وتسمى أيضا نسخة همام بن منبه ، وغيرها[4]

المبحث الثاني/ – كلمة حول كتاب الكافي

قام الشيخ الكليني بتأليف كتاب "الكافي" في مدينة الري، كما يدل على ذلك السند الذي أورده الشيخ الصدوق في كتابه "المشيخة"، حيث جاء فيه: "وأما ما ورد فيه عن محمد بن يعقوب الكليني، رحمه الله، فقد نقلته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني – رضي الله عنهم – عن محمد بن يعقوب الكليني". وبالمثل، فإن جميع أجزاء كتاب "الكافي" قد رُويت عن هؤلاء، عن الكليني، عن مشايخه.[5]

فهذه نسخة رازيه رواها الصدوق عن الكليني.[6]

كما أن الكليني روي الكافي ببغداد، وأجازه لجماعة، منهم:

أ. أبو الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب [7]

ب. أبو الحسن القرائي [8]

ج. أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه. [9]

د. أبو غالب الزراري. [10]

هـ. أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري . [11]

و. أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصيمري، المعروف بابن أبي رافع

ز. أبو المفضل محمد بن عبد الله بن مطلب الشيباني .[12]

ح. أبو الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البزاز ١٧[13]

ط. أبو الحسين أحمد بن علي بن سعيد الكون [14]

ي. محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة الصفواني.[15]

ك . محمد بن إبراهيم النعماني [16] . فهذه نسخة أو نسخ بغدادية

المبحث الثالث/ اختلاف النسخ : ويشتمل على

اولاً: اختلاف النسخ من حيث الزياده والنقصان وغيرهما:

أ. في نسخة الصفواني زيادة : علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن عبد الرحمن الأصم، عن أبي عبد الله البازّ، عن حريز قال: قلت لأبي عبد الله (ع) : جعلت فداك، ما أقل بقاءكم...، الحديث [17]

ب. وفي نسخة الصفواني: ثم هكذا أبدأ ...، إلخ).[18]

ج. وفي نسخة الصفواني: أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن سيف ، عن أبي بكر، عن أبي عبد الله (ع)، أن عليا . صلوات الله عليه . حين سار إلى الكوفة، إلخ "[19]

د. وفي نسخة الصفواني: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن حنان بن سدير، عن فليح بن أبي بكر الشيباني قال: والله، إني لجالس عند علي بن الحسين (ع) ...،[20]

هـ . وفي نسخة الصفواني قال: كنت أنا ، ثم ذكر مثله [21]

و . وفي نسخة الصفواني: محمد بن جعفر الكوفي، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن الحسين الواسطي، أنه سمع أحمد بن أبي خالد مولى أبي جعفر يحكي أنه أشهده على هذه الوصية المنسوخة: شهد أحمد بن أبي خالد مولى أبي جعفر أن أبا جعفر .... إلخ

ثانياً: اختلاف نسخ الكافي في اختلاف ترتيب كتبه في ما ذكره الشيخ والنجاشي وغيرهما في ترتيب كتبه.

أما الشيخ الطوسي، فقد قام بإجراء عدد من التغييرات الملحوظة عند نقله عن كتاب الكافي أو عند عرضه لمواده في مصنفاته، وقد ظهر ذلك جليًا من خلال مقارنة النسخ، لا سيما النسخة المطبوعة من الكافي. ومن أبرز هذه التعديلات، أنه أسقط بعض الكتب التي كانت موجودة في الكافي، فلم يذكرها أو لم يعتمدها ضمن ترتيبه، ومن ذلك كتاب العشرة، وكتاب العقيقة، وهما من الكتب التي تحتوي على أبواب مهمة تتعلق بالأخلاق والسلوك الاجتماعي، والسنن المتعلقة بالمولود الجديد.ومن المواضع التي يتضح فيها تصرف الشيخ الطوسي، أنه دمج بعض الكتب التي كانت مستقلة في الكافي وجعلها كتابًا واحدًا في ترتيبه، فعلى سبيل المثال، جمع بين كتاب العقل وكتاب فضل العلم، واعتبرهما وحدة موضوعية واحدة، رغم أن الكليني قد أفرد لكل منهما كتابًا مستقلاً. وكذلك فعل في كتاب الطهارة وكتاب الحيض، حيث دمجهما في سياق واحد، مع أن لكل منهما أبوابًا فقهية مختلفة. كما دمج بين كتاب الصيد وكتاب الذبائح، وكذلك بين كتاب الأطعمة وكتاب الأشربة، مع أن كل واحد من هذه الكتب يتناول أحكامًا ومسائل فقهية متمايزة.ومن جهة أخرى، لم يكتفِ الطوسي بالحذف والدمج، بل أضاف في ترتيبه كتابًا جديدًا لم يكن في موضعه الأصلي ضمن الكافي، وهو كتاب الوقوف والصدقات. وقد جعله يسبق كتاب الصيد، وهو ما يشير إلى أن الشيخ الطوسي اتبع منهجًا خاصًا به في ترتيب الكتب وضم الأبواب، ربما مراعاةً للتدرج الموضوعي أو لمقاصد فقهية وتعليمية رآها مناسبة.وتُعد هذه التعديلات التي قام بها الطوسي ذات دلالة منهجية، إذ تعكس رؤيته الخاصة لترتيب أبواب الفقه، وتُبرز في الوقت ذاته اختلاف النسخ وتنوع الترتيب في كتب الحديث، وهو ما يُعد من القضايا المهمة التي تستحق الدراسة والتحقيق عند فحص النصوص الحديثية في تراث الإمامية.[22]

أما الشيخ النجاشي، فقد قام بتعديلات واضحة في عرضه لكتب الكافي، وهو ما يمكن ملاحظته عند المقارنة بين ترتيبه للكتب وما هو موجود في النسخة المطبوعة المتداولة حاليًا من الكافي. فقد أسقط من قائمته كتاب القضاء والأحكام، وهو من الكتب ذات الأهمية الكبيرة في الفقه، حيث يتضمن أبوابًا تتعلق بإدارة شؤون الحكم وفصل النزاعات، ومع ذلك لم يرد ذكره ضمن كتب الكافي كما أثبتها النجاشي، مما يثير تساؤلات حول سبب هذا الإغفال، وهل يعود إلى اختلاف النسخ، أم إلى منهج خاص اتبعه النجاشي في التصنيف والاختيار.ومن جهة أخرى، قام النجاشي بدمج بعض الكتب التي كانت مستقلة لدى الكليني، فجعلها كتابًا واحدًا، مما يشير إلى اختلاف في المنهج أو الترتيب. فمثلاً، جمع بين كتاب النكاح وكتاب العقيقة، وجعلهما وحدة واحدة، رغم التباين الموضوعي الواضح بين أحكام الزواج وما يرتبط به من مسائل، وبين أحكام العقيقة التي تتعلق بالمولود وسننه. كما اتبع نفس المنهج في دمج كتاب الصيد مع كتاب الذبائح، وكذلك في الجمع بين كتاب الطهارة وكتاب الحيض، رغم أن كلًا منهما يختص بجوانب فقهية مستقلة من حيث المفاهيم والأحكام.ومما يلفت الانتباه أيضًا أن النجاشي لم يقتصر على الحذف والدمج، بل قام أحيانًا بتغيير أسماء بعض الكتب، فقد استبدل كتاب الطهارة، وهو الاسم الأشمل والأوسع الذي استخدمه الكليني، بكتاب الوضوء، والذي يُعد بابًا من أبواب الطهارة، مما قد يوحي باختلاف في تصنيف الموضوعات أو في العناوين المعتمدة، وقد يكون ذلك نتيجة لاختلاف النسخ أو بسبب اعتماد النجاشي على نسخة من الكافي كانت تحتوي على هذه التعديلات أو الاختلافات.وتُبرز هذه التصرفات أهمية العناية بالنسخ المختلفة ومقارنتها، لأن مثل هذه الفروقات تُعد مفتاحًا لفهم تطور النص الحديثي وتاريخ تدوينه، وتكشف في الوقت نفسه عن اجتهادات العلماء في تنظيم المتون بحسب رؤاهم العلمية والمنهجية.[23]

فعدد الكتب التي ذكرها واحد وثلاثون كتاب .

وأما ترتيب كتبه ففي رجال النجاشي: كتاب العقل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد ، كتاب الحجة، كتاب الإيمان والكفر، كتاب الوضوء والحيض، كتاب الصلاة، كتاب الصيام، كتاب الزكاة والصدقة، كتاب النكاح والعقيقة ، كتاب الشهادات، كتاب الحج، كتاب الطلاق، كتاب العتق، كتاب الحدود ، كتاب الديات، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، كتاب المعيشة، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الجنائز، كتاب العشرة، كتاب الدعاء، كتاب الجهاد، كتاب فضل القرآن، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب الزي والتجمل، كتاب الدواجن والرواجن ، كتاب الوصايا ، كتاب الفرائض، كتاب الروضة. [24]

وفي فهرست الطوسي: كتاب العقل وفضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة، كتاب الإيمان والكفر، كتاب الدعاء، كتاب فضائل القرآن، كتاب الطهارة والحيض، كتاب الصلاة، كتاب الزكاة، كتاب الصوم، كتاب الحج،كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب العتق والتدبير والمكاتبة، كتاب الأيمان والنذور والكفارات، كتاب المعيشة، كتاب الشهادات، كتاب القضايا والأحكام، كتاب الجنائز، كتاب الوقوف والصدقات، كتاب الصيد والذبايح، كتاب الأطعمة والأشربة، كتاب الدواجن والرواجن، كتاب الزي والتجمل، كتاب الجهاد ، كتاب الوصايا ، كتاب الفرائض، كتاب الحدود ، كتاب الديات، كتاب الروضة.[25]

ثم إن العلامة الحلي (رحمه الله) قال في إجازته للسيد نجم الدين مهنا بن سنان المدني: وكتاب الكليني، تصنيف محمد بن يعقوب الكليني، المسمى بالكافي، وهو خمسون كتابا [26] ومثله في إجازة الشهيد الثاني للشيخ حسين بن عبد الصمد، والد الشيخ البهائي [27]

ومثله في إجازة الآغا حسين الخوانساري (رحمه الله) لتلميذه الأمير ذي الفقار"[28]

فهناك اختلاف في عدد كتب الكافي

فنحن نسأل: إن النسخة الموجودة بأيدينا من الكافي أي نسخة منه؟ نسخته الرازية أو نسخته البغدادية؟

وقد أجاب العلامة المجلسي (رحمه الله) عن ذلك، مدعيا بأن نسخ الكافي كانت بروايات مختلفة، كالصفواني ومحمد بن إبراهيم النعماني وهارون بن موسى التلعكبري، وكان بين تلك النسخ اختلاف فتصدى بعض من تأخر عنهم،

كالصدوق محمد بن بابويه أو الشيخ المفيد . رحمة الله عليهما . وأضرابهما ، فجمعوا بين النسخ، وأشاروا إلى اختلاف الواقع بينها.[29]

ولكن الشواهد تشهد بخلافه؛ فإنه . مضافة إلى أن تعبير: في نسخة الصفواني، لم يرد إلا في المجلد الأول من الكافي، بل في قسم يسير من هذا المجلد ، ومن البعيد جدا اتفاق سائر أجزاء الكاف. هناك روايات كثيرة في المصادر الحديثية رويت عن الكليني، ولكننا لم نجدها في الكافي [30]

لا يقال: إنها من مصدر آخر غير كتاب الكافي، فإن للكليني كتبا أخر كما قال الشيخ والنجاشي.

فنقول: إن كتبه . على ما ذكره الطوسي والنجاشي . هي: كتاب الكافي وكتاب الرد على القرامطة، وكتاب رسائل الأئمة ، وكتاب تعبير الرؤيا، وكتاب الرجال، وكتاب ما قيل في الأئمة من الشعر.وصياغة هذه الروايات تشهد بأن هذه الروايات ليست من هذه المصادر، وإلا كانت هناك روايات أخرى تشهد صياغها بأنها كانت من كتاب رسائل الأئمة[31]

ومن الملاحظ في أثناء المقارنة بين كتاب الكافي للشيخ الكليني وكتاب التهذيب للشيخ الطوسي، أن هناك عددًا من الروايات التي وردت في الكافي ولم يرد لها ذكر في التهذيب، رغم أن الشيخ الطوسي نفسه قد صرّح بأن كتابه التهذيب هو بمثابة جامعٍ مستوعبٍ لأحاديث الأصحاب، وأنه لا يهدف فيه إلى الإغفال أو الإقصاء لأي من الروايات المعتمدة والمنقولة عن الأئمة المعصومين عليهم السلام.

ومن هذا التصريح يتبادر إلى الذهن سؤال مشروع: ما السبب أو العلة وراء عدم إدراج تلك الأحاديث الواردة في الكافي ضمن التهذيب، بالرغم من أن الكافي يُعد من أبرز وأوثق المصادر الحديثية التي رجع إليها الطوسي بانتظام؟

وعند تصفّح كتاب التهذيب بتمعن، يظهر بوضوح أن الكافي كان أحد المصادر الرئيسة التي اعتمدها الطوسي في استدلالاته وترتيب مادته الحديثية. بل يمكن القول إن الشيخ الطوسي لم يكن يغفل عن الرجوع إلى الكافي في أي باب من أبواب الفقه التي تناولها، مما يدل على مدى أهمية هذا المصدر في نظره، وعلى مدى ارتباط الكتابين ببعضهما من الناحية المنهجية والموضوعية.وبناءً على هذا الارتباط الوثيق، يمكن تفسير غياب بعض الروايات من التهذيب بعدة وجوه محتملة.فمن جهة، قد يكون السبب وراء عدم إدراج بعض الروايات هو أنها لا تتماشى مع الغاية التي وضع الطوسي كتابه لأجلها، أو أنها – بحسب تقديره – لا تدل دلالة واضحة أو صريحة على الحكم الفقهي الذي يسعى لإثباته أو شرحه، فآثر تركها تفاديًا للتكرار أو الغموض في الدلالة.ومن جهة أخرى، من المحتمل أن يكون اختلاف ترتيب الأبواب والتبويب الفقهي بين الكافي والتهذيب سببًا إضافيًا لهذا التفاوت في الروايات. ذلك أن الطوسي ربما عمد إلى تنظيم موضوعات كتابه وفق رؤية فقهية معينة تختلف عن تقسيمات الكليني. فعلى سبيل المثال، نجد أن الكليني أدرج بابًا بعنوان: "باب الأنفال وتفسير الخمس وحدوده وما يجب فيه" ضمن أبواب كتاب الحجة في قسم الأصول من الكافي، وهو تصنيف يرتبط بأبعاد عقدية وسياسية في نظر الكليني، بينما الطوسي ربما تناول هذه المسائل في أبواب مستقلة فقهية تتعلق بالغنائم والأنفال، مما جعله يعيد توزيع الروايات أو يحذف بعضها تبعًا للتقسيمات التي اعتمدها.وبالتالي، فإن اختلاف منهجي التأليف بين العالمَين – من حيث الغرض والغرضية، ومن حيث أسلوب التبويب والتنظيم – يمكن أن يفسر جانبًا من هذا التفاوت في الروايات بين الكتابين، دون أن يدل بالضرورة على تهاون أو إهمال من أيٍّ منهما، بل يُظهر طبيعة التنوع في التناول العلمي للنصوص الحديثية بحسب مقاصد المؤلفين ومنهجياتهم الخاصة.[32]

كما أن الطوسي قد روى بعض روايات الكافي بسند آخر، فمن المحتمل أن عدم إيراد بعض الأحاديث المذكورة لأجل ذلك .[33]

إلا أنه لم يتطرق في قسم أوفر منها هذه الاحتمالات. فمن المحتمل جدا كون ذلك في هذا القسم الاختلاف النسخة الموجودة مع النسخة التي كانت بيد الطوسي، وهي نسخة بغدادية مشهورة ويمكن تأييد ذلك بوجوه أخر

الأول : إن الكليني قد روى بعض الأخبار بسندين، إلا أن الطوسي ينقل الخبر عن الكافي بسند واحد فقط[34]

كما أن الصدوق قد يروي بعض الأخبار عن الكليني، إلا أن سند الصدوق يختلف في بعض الأحيان عن سند الكافي.

وهنا نذكر بعض النماذج

أ. روى الكليني، عن علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد ؛ ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد بن عيسى، جميعا، عن أبي هاشم الجعفري قال: سأل أبا جعفر الثاني(ع) ما معنى الواحد...، إلخ .[35]

وراه الصدوق، ولكن سنده هكذا: حدثنا محمد بن محمد بن عصام الكليني وعلي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق – رضي الله عنهما . قالا: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني، عن علي بن محمد و محمد بن الحسن جميعا، عن سهل بن زياد، عن أبي هاشم الجعفري

ب. علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد ولقبه شباب الصيرفي، عن داوود بن القاسم الجعفري قال: قلت لأبي جعفر الثاني(ع)

: جعلت فداك ما الصمد...، إلخ.

ورواه الصدوق: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق(رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن يعقوب، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الوليد . ولقبه شباب السير.، عن داوود بن القاسم الجعفري "..[36]

ج. علي بن محمد ومحمد بن الحسن، عن سهل، عن إبراهيم بن محمد الهمذاني قال: كتب إلى الرجل له : إن من قبلنا من مواليك قد اختلفوا في التوحيد إلخ)

ورواه الصدوق: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق ، عن محمد بن يعقوب الكليني، عن علي بن محمد، عن سهل بن زياد، عن إبراهيم بن (رحمه الله) الهمداني قال: كتبت إلى الرجل، يعني أبا الحسن (ع)..

د. علي بن محمد، مرسلا عن أبي الحسن الرضا(ع) ، قال : قال : اعلم . علمك الله الخير. أن الله تبارك وتعالى قديم...، إلخ .[37]

ورواه الصدوق: حدثنا علي بن أحمد بن محمد بن عمران الدقاق (رحمه الله) قال: حدثنا محمد بن يعقوب الكليني قال: حدثنا علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن خالد، عن أبي الحسن الرضا(عليه السلام)...[38]

ها . أبو محمد القاسم بن العلاء ، رفعه عن عبد العزيز بن مسلم قال: كنا مع الرضا(ع) بمرو...، إلخ).[39]

ورواه الصدوق: حدثنا محمد بن موسى بن المتوكل رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن يعقوب قال: حدثنا أبو محمد القاسم بن العلاء قال: حدثني القاسم بن مسلم، عن أخيه عبد العزيز بن مسلم...[40]

الثاني: إن النعماني (رحمه الله) . وهو تلميذ الكليني . قد ذكر في الباب الرابع من كتابه الغيبة) .[41] أي باب ما روي في أن الأئمة اثنا عشر إماما، وأنهم من الله، وباختياره . أربعين حديثا، ولكن لم يذكر من روايات شيخه الكليني من باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم إلا أربعة أحاديث [42]

الثالث : جاء في كتاب المعيشة من الكافي باب أسماه الكليني: باب ما يقال عند الزرع والغرس. وفيه تسعة أحاديث، فستة منها ترتبط بهذا الموضوع، إلا أن الثلاثة الأخيرة هكذا:

محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر قال : سألت أبا الحسن عن قطع السدر؟ فقال: سألني رجل من أصحابك عنه، فكتبت إليه: قد قطع أبو الحسن(عليه السلام) سدرة، وغرس مكانه عنبة

محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار بن موسى، عن أبي عبد الله أنه قال: مكروة قطع النخل. وسئل عن قطع الشجرة؟ قال: لا بأس، قلت: فالسدر؟ قال: لا بأس به، إنما يكره قطع السدر بالبادية؛ لأنه بها قليل، وأما هاهنا فلا يكره.

عن ابن أبي عمير، عن الحسين بن بشير، عن ابن مضارب، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال : لا تقطعوا الثمار، فيبعث الله عليكم العذاب صبا)[43]

فعنوان باب الكافي لا يتناسب مع مضمون الحديث، فهل وقع التحريف في نسخة الكافي الظاهر نعم، ولا سيما مع ملاحظة أن الطوسي لم ينقل أحاديث هذا الباب في التهذيب.

ويشهد لذلك أن سند الحديث الأخير هكذا: عن ابن أبي عمير، ولم يرد اسم ابن أبي عمير في الأسناد السابقة القريبة حتى نقول بالتعليق. نعم، ورد في الحديث الأول من الباب : علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، إلا أن التعليق مع هذا

الرابع: قد جاء في الكافي باب بهذا العنوان: باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر، عالما أو جاهلا، وفيه روايات ترتبط بهذا الموضوع، إلا أنه ورد فيه : علي بن محمد، عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله له قال: اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه[44]

فكما ترى لا يرتبط هذا الخبر بعنوان الباب. كما أن الطوسي في التهذيب ذكر جميع روايات الباب إلا هذا الخبر.

قال بعض المعاصرين: هكذا جاء سند هذا الحديث في طبعات الكافي ومخطوطاته المعتمدة، وكذلك في مرآة العقول والوسائل والوافي. ولا شك أن هذا الحديث فيه إرسال؛ لأن علي بن محمد هو شيخ الكليني، وهو لا يروي عن عبد الله بن سنان مباشرة. والذي يظهر لي أن هذا الحديث أقحم في باب الرجل يصلي في الثوب وهو غير طاهر عالما أو جاهلا، من كتاب الصلاة، من غير مناسبة؛ فهو لا يتناسب وعنوان الباب. وبمراجعتي للنسخ الخطية تبين أنها مختلفة هنا في عدد أحاديث الباب المذكور وترتيبها، فما في نسخة الشهيد مختلف عما في نسخة الميرزا محمد الشرواني (رحمه الله) ، وما فيهما يختلف عما في غيرهما. هذا، والشيخ الكليني قد روي هذا الحديث في بابه المناسب معه «أبوال الدواب وأرواثها»، وسنده رباعي: علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عبد الله بن المغيرة، عن عبد الله بن سنان .[45]

الخامس: قد ورد : الحسين بن محمد الأشعري، عن عبد الله بن عامر، عن علي بن مهزيار، عن فضالة بن أيوب، عن الحسين بن عثمان، عن ابن مسكان، عن الحارث بن المغيرة وعمر بن حنظلة ومنصور بن حازم قالوا : كنا نقيس الشمس بالمدينة بالذراع، فقال أبو عبد الله : ألا أنبئكم بأبين من هذا. إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر، إلا أن بين يديها سبحة، وذلك إليك؛ إن شئت طولت؛ وإن شئت قصرت

ثم في ذيله: وروى سعد، عن موسى بن الحسن، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن صفوان بن يحيى، عن الحارث بن المغيرة النضري وعمر بن حنظلة، عن منصور، مثله. وفيه: إليك؛ فإن كنت خففت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك؛ [1]وإن طولت فحين تفرغ من سبحتك

قال بعض المعاصرين: إن هذا الذيل يختلف في الأسلوب مع أسلوب أحاديث الكافي، سندا ومتنا، كما لا يخفى. والظاهر كونه حاشية أدرجت في المتن سهو، وهذه الحاشية قد كتبت لبيان طريق آخر للخبر ورد في التهذيب.[46]

السادس: عقد الكليني بابا ، وأسماه باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، ولكن فيه ستة أحاديث أنهت عدد الأئمة إلى ثلاثة عشر. وإليك نص هذه الأحاديث:

أ. محمد بن يحيى، عن عبد الله بن محمد الخشاب، عن ابن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفريه يقول: الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث، من ولد رسول الله ، ومن ولد علي (عليه السلام) ، ورسول الله(صلى الله عليه وآله)

وعلي(ع)[47].

ب. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن مسعدة بن زياد ، عن أبي عبد الله ؛ ومحمد بن الحسين، عن إبراهيم، عن أبي يحيى المدائني، عن أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال أمير المؤمنين : إن لهذه الأمة اثني عشر إمامة هدى، من ذرية نبيها، وهم مني).[48]

ج. محمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن أبي الجارود، | عن أبي جعفر ، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: دخلت على فاطمة وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها، فعددت اثني عشر..، الحديث 49

د. أبو علي الأشعري، عن الحسن بن عبيد الله، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن علي بن سماعة، عن علي بن الحسن بن رباط، عن ابن أذينة، عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر يقول : الاثنا عشر الإمام من آل محمد كلهم محدث، من ولد رسول الله ، وولد علي بن أبي طالب (ع)[50] .

هـ . محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري، عن عمرو بن ثابت، عن أبي الجارود، عن أبي جعفري قال: قال رسول الله : إني واثني عشر من ولدي، وأنت يا علي، زر الأرض، يعني أوتادها وجبالها، بنا أوتد الله الأرض أن تسيخ بأهلها ، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها، ولم ينظروا .[51]

و. وبهذا الإسناد عن أبي سعيد، رفعه عن أبي جعفر عليه قال: قال رسول الله : من ولدي اثنا عشر نقيبا نجباء محدثون مفهمون، آخرهم القائم بالحق، يملأها عدلا كما ملئت جورا).[52]

فعنوان باب الكافي لا يتناسب مع مضمون هذه الأحاديث. والظاهر وقوع التحريف في نسخة الكافي الموجودة. ويشهد بذلك ورود هذه الأحاديث صحيحة . أي بلا تحريف في نصوصها. في مصادر أخرى)[53]

1. لا شك ولا خلاف بين العلماء والباحثين في أن كتاب *الكافي* منسوب إلى مؤلفه الشيخ الكليني نسبةً صحيحة وثابتة، فقد تواتر النقل عبر الأجيال وتواترت الأخبار والقرائن التاريخية التي تؤكد أن الشيخ الكليني هو الذي قام بجمع وتصنيف هذا الكتاب، تمامًا كما ثبت باليقين أن الشيخ الصدوق هو من صنف كتاب *من لا يحضره الفقيه*، وأن الشيخ الطوسي هو المؤلف الحقيقي لكل من *التهذيب* و*الاستبصار* .فهذه النسبة ليست موضع شك أو جدل بين المتخصصين في علم الرجال والحديث، بل هي من المسلّمات التي بنى عليها العلماء مواقفهم واجتهاداتهم في فقه الحديث.

2. لا خلاف كذلك في وثاقة الشيخ الكليني، بل إن مكانته العلمية محفوظة وموثقة في أعلى مراتب التوثيق في علم الرجال، إذ يُعد أحد المشايخ الثلاثة الكبار الذين اعتمد عليهم المتأخرون في نقل الحديث والفتوى. وقد ذكر كبار علماء الرجال من الإمامية – كأمثال النجاشي والشيخ الطوسي – أن الكليني يتمتع بدرجة رفيعة من العدالة والضبط، الأمر الذي جعله موضع ثقة واطمئنان لدى جميع من جاء بعده. بل يكفي في توثيقه ما قاله علماء الجرح والتعديل من إشادات صريحة بمكانته، بحيث لا يُحتاج معها إلى مزيد من التوثيق أو التفسير.

3. إن أبرز الإشكالات التي أُثيرت حول *كتاب الكافي* تتعلّق بالاختلاف الواضح بين النسخ المختلفة لهذا الكتاب، حيث لوحظ تفاوت في بعض الروايات من حيث الزيادة أو النقصان، وأحيانًا يظهر اختلاف في ترتيب الأبواب أو الكتب الداخلية، وهو ما يجعل النسخ متفاوتة في بعض مواضعها من حيث الشكل والمحتوى. وهذا النوع من الاختلاف – وإن لم يؤثر في جوهر الكتاب – إلا أنه يدعو إلى ضرورة التحقيق العلمي الدقيق والمقارنة بين النسخ المتوفرة لضمان سلامة النص الحديثي.

4. من الملاحظات المهمة التي أشار إليها بعض الباحثين، وجود أحاديث في *الكافي* تبدو غير منسجمة – في ظاهرها – مع العنوان الذي وضعت تحته، مما يُرجّح احتمال وقوع نوع من التحريف أو الخطأ في ترتيب النسخ أو نقلها. ويستدل على ذلك، على سبيل المثال، بأن الشيخ الطوسي لم يورد تلك الأحاديث في الموضع المقابل في كتاب *التهذيب*، رغم أنه كان ينقل عن *الكافي* في أغلب الأحيان، مما يدل على أن بعض النسخ ربما تعرّضت لتغيير غير مقصود أثناء عملية النسخ اليدوي أو الجمع.

5. ومن الظواهر اللافتة أيضًا في المقارنة بين كتب الحديث الإمامية، أن الشيخ الصدوق – في بعض المواضع – ينقل روايات عن الشيخ الكليني، إلا أن السند الذي يورده الصدوق يختلف أحيانًا عن السند الذي يذكره الكليني لنفس الرواية. وهذا التفاوت في الإسناد يُعد من النقاط الدقيقة التي تستدعي التأمل، إذ قد يكون راجعًا إلى اختلاف الطرق التي وصل بها الحديث إلى كلٍّ منهما، أو إلى اختيارات منهجية في الرواية والسند حسب اجتهاد كل عالم.

References

١-تهذيب الاحكام ،لشيخ الطائفه ابي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي ت(٤٦٠هـ)،صححه علي اكبر غفاري ،مكتبة الصدوق

٢-التوحيد، للشخ الصدوق، جامعة المدرسين-قم

٣-توضيح الاسناد المشكلة في الكتب الاربعة، محمد جواد الشبيري الزنجاني.

٤-ثلاثيات الكليني، الشيخ أمين ترمس العاملي، تحقيق ،احمد المددي.

٥-رجال النجاشي، ابو العباس احمد بن علي بن احمد بن عباس النجاشي، شركة الاعلمي للمطبوعات ،بيروت.

٦-الغيبة ،الشيخ الطوسي، دار الهداية، بيروت- لبنان.

٧-الفهرست، لأبن النديم، طبعة دار المعرفة.

٨-الكافي، الشيخ محمد بن يعقوب الكليني ت(٣٢٩هـ)، ط٢، منشورات الفجر، بيروت- لبنان.

٩-كمال الدين، للشيخ الصدوق ،تحقيق السيد هاشم الحسيني الطهراني

١٠-مرآة العقول، محمد باقر محمد تقي المجلسي ،دار الكتب الاسلامية.

١١-المصباح في غريب شرح الكبير، احمد بن محمد بن علي الفيومي المقري،ط٢، تحقيق عبد العظيم الشاوي، دار المعارف ،القاهرة.

١٢-معرفة النسخ والصحف الحديثية، بكر بن عبد الله ابو زيد،ط١ ، دار الهداية.

١٣- من لايحضره الفقيه، الشيخ الصدوق ،ط٢.

6. ٢٤-وسائل الشيعة ،الشيخ محمد بن الحسين الحر العاملي (١١٠٤هـ)،ط٢، مؤسسة اهل البيت لأحياء التراث

الهوامش

[1] انظر : المصباح في غريب شرح الكبير ،للفيومي:١٦٦/٣.

[2] انظر: المصباح المنير، ٣٣٤ ،القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي :١٦٦/٣

[3] انظر: معرفة النسخ والصحف الحديثيه: ٢٣

[4] انظر:معرفة النسخ والصحف :٢٣

[5] من لايحضره الفقيه،للصدوق :٥٣٤/٤

[6] ومنه يظهر الحال مازعمه بعض المعاصرين بأن الكليني لم يرو كتابه إلا في بغداد .لاحظ حوار مع البهبودي في مجلة كيهان فوهكني

[7] رجال النجاشي:الرقم ١٠٢٦

[8] رجال النجاشي: الرقم ١٠٢٦

[9] رجال النجاشي: الرقم ١٠٢٦ ؛تهذيب الاحكام (المشيخة)٥

[10] رسالة ابي غالب الزراري

[11] تهذيب الاحكام(المشيخة) ٥؛الفهرست،الرقم ٦٠٣

[12] تهذيب الاحكام(المشيخه)٥؛الفهرست، الرقم ٦٠٣

[13] تهذيب الاحكام (المشيخة)٥ ،الفهرست،الرقم ٦٠٣

[14] تهذيب الاحكام(المشيخة)٥،الفهرست ،الرقم ٦٠٣

[15] الفهرست:٦٠٣

[16] الكافي:٢٨٣/١ ذيل ح٤، ٢٨٦/١ ذيل ح٥

[17] وهو قد روى روايات كثيرة عن الكافي في كتابه الغيبه

[18] الكافي:٢٨٣/١،ذيل ح٤

[19] الكافي:٢٨٦،ذيل ح٥

[20] الكافي:٢٩٨:١،ح٤

[21] ٣٠٤:١ اح٤

[22] ٣١١:١،ذيل ح١

[23] الفهرست،الرقم ٦٠٣

[24] رجال النجاشي،الرقم ١٠٢٦

[25] رجال النجاشي،١٠٢٦

[26] الفهرست،الرقم ٦٠٣

[27] بحار الانوار:١٠٤-١٤٦

[28] بحار الانوار١٠٥ : ١٥٩

[29] بحار الانوار ١٠٧ : ٩٠.

[30] مرآة العقول ٣: ١٩٨-١٩٩

[31] النعماني:٢٢٣

[32] لاحظ: كمال الدين ٢: ٤٨٣،ح٤: ٥٢٢٣ح٥٢

[33] لاحظ: وسائل الشيعة ٥: ٢٣٥،ح٦٤٢٧

[34] لاحظ: وسائل الشيعة١٣: ١١٠،ح١٧٣٥٣

[35] لاحظ: الكافي٣: ٣٥٠ح٣

[36] الكافي١: ١١٨،ح١٢

[37] التوحيد: ٩٤ح١٠

[38] الكافي: ١٢٠،ح٢

[39] التوحيد: ١٨٦،ح٢

[40] الكافي ١: ١٩٨،ح١

[41] كمالالدين٢: ٦٧٠،ح٣٢

[42] لاحظ : الغيبة: ٥٧ ومابعدها

[43] كمال الدين ٢: ٦٥٧،ح٣٢

[45] لاحظ: الكافي ٥: ٢٦٣-٢٦٤،ح٧-٨

[46] الكافي ٣: ٤٠٦، ح١٢

[47] ثلاثيات الكليني:٣٤٠

[48] الكافي٣ :٢٧٦،ح٤

[49] توضيح الاسناد المشكله١ :٢٩١

[50] الكافي ١: ٥٣١،ح٧

[51] الكافي١: ٥٣١-٥٣٢،ح٨

[52] الكافي١: ٥٣٢،ح٩

[53] الكافي١: ٥٣٢،ح١٤